

## دعوى

القرار رقم (VR-26-2020) ا

ال الصادر في الدعوى رقم (V-315-2018) ا

## لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

### المفاتيح:

دعوى- قبول شكلي- مدة نظامية- عدم التزام المدعية بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

### الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأخر في التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠٠) - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار بالقرار. ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية.

### المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١١٣ بتاريخ ١١/١٤٣٨هـ

### الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

في يوم الاثنين بتاريخ (١٦/٤/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠٢٠م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) بصفته مالك مؤسسة (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-315-2019) وتاريخ ١٢/٣/٢٠٢٠م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته مالك مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضه على غرامة التأخر في التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠٠) ريال؛ حيث جاء فيها:

«أنه يطالب بإلغاء الغرامة المفروضة عليه جراء التسجيل المتأخر في ضريبة القيمة المضافة».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت بمذكرة رد جاء فيها: «حيث إن المادة التاسعة والأربعين من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهايًّا غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى». وحيث إن تاريخ الإشعار بفرض الغرامة هو ٢٠١٨/١٥٠م وتاريخ تظلم المدعي هو ٢٣/١٢/٢٠١٨م وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يصحى القرار الطعن متقدًّماً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تتطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الاثنين بتاريخ ١٦/٤/١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلساتها لنظر الدعوى، بحضور (...) هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة (...), كما حضر ممثلاً الهيئة العامة للزكاة والدخل (...), هوية وطنية رقم (...), (...), هوية وطنية رقم (...) بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وبسؤال المدعي عن تاريخ تقديم اعترافه، ذكر أنه قد تم بعد انتقامه المدة النظامية. وبعد المناقشة قررت الدائرة قفل باب المرافعة ورفع الدعوى للمداولرة وإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) بتاريخ ١٤٢٥/١٠٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) ريال؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يُعدّ من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١٣٧) وتاريخ ٢١/١١/١٤٣٨هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، حيث نصّت المادة (النحوية والأربعون) من نظام ضريبة القيمة المضافة: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهايًّا غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى». وحيث إن ثابت من مستندات الدعوى، أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ١٥/١٠/٢٠١٨م وقدمنت اعتراضها في تاريخ ١٢/٣/٢٠١٨م. وعليه، فإن الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية؛ مما ترى معه الدائرة عدم

قبول الدعوى شكلاً؛ لفوات المدة النظامية.



**القرار:**

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:**

من الناحية الشكلية:

- عدم قبول الدعوى شكلاً؛ لفوات المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم الخميس الموافق ١٢/٠٣/٢٠٢٠م موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، ويصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**